

تضبيط مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام أنموذج Patrol

كاستراتيجية للتحوط من الازمات المصرفية

Regulation Financial sustainability indicators using Patrol model

As a strategy to hedge banking crises

المدرس المساعد ليلي عبد الكريم محمد الهاشمي

جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد

Alhashmi8280@gmail.com

الملخص:

ركز البحث الى كيفية التحوط من الازمات المصرفية من خلال دراسة موضوع مهم في قطاعات المال والاعمال وهو موضوع الاستدامة المالية وقدرتها على التحوط من الازمات المصرفية ، وقد انصبت مشكلة البحث على التساؤل الجوهرى الذي ينص على: -هل يمكن للمصارف المبحوثة وباستخدام انموذج Patrol التحوط من الازمات المصرفية؟ كما هدف البحث الى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف المبحوثة للتعرف على متانة وصلابة الموقف المالى لتلك المصارف ، كما استخدم البحث التحليل المالى للوصول الى النتائج باستخدام حزمة من الادوات المالية لقياس مؤشرات الاستدامة المالية حسب أنموذج patrol وهو نموذج من نماذج الإنذار المبكر والمستخدم من قبل الجهات الرقابية لتقييم أداء العمل المصرفي في المصارف المبحوثة ، كما خرج البحث بجملة من الاستنتاجات واهمها ان المصارف التي تحقق الاستدامة المالية باستخدام نموذج patrol فأنها تكون بمأمن من الازمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التضبيط المصرفي، الاستدامة المالية، الازمات المصرفية، نموذج patrol

Abstract :

The research focused on how to hedge against banking crises by studying an important topic in the financial and business sectors, which is the subject of financial sustainability and its ability to hedge against banking crises. The problem of research was focused on the fundamental question:- Can the banks investigated using the Patrol model hedge against crises Banking? The study also sought to analyse the financial sustainability indicators of the banks examined to identify the solidity and solidity of the financial position of these banks. The research also used financial analysis to reach the results using a package of financial instruments to measure the financial sustainability indicators according to the patrol model, which is an early warning model used by regulators To evaluate the performance of banking in the banks surveyed, and the research came out with a number of conclusions and most important that banks that achieve financial sustainability using the form patrol, they are safe from banking crises.

Keywords: banking regulation, financial sustainability, banking crises, patrol model

المقدمة

نظرا لأهمية مواضيع تقييم الأداء المصرفي والتي أصبحت تحتل أهمية كبيرة في القطاع المالى ، وذلك لكونه السبب الذي يضمن استمرارية أنشطة المصرف وبقائه وديمومته وتحقيق الربحية ونظراً الى تصاعد الرهان حول اقامة نظام مصرفي مستقر في ظل بيئة تنافسية سليمة ، فاذا تعرضت المصارف الى الافلاس هذا يعني انهيار النظام المالى والقضاء على البيئة الاقتصادية، لذلك

فان المصارف اليوم احوج ما تكون لتطبيق مبادئ التضبيب لمؤشرات الاستدامة المالية حسب أنموذج patrol وهو نموذج من نماذج الإنذار المبكر والمستخدم من قبل الجهات الرقابية لتقييم أداء العمل المصرفي فالصمود امام الازمات المصرفية وقدرة المصرف على المطاولة والاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية حديثة ومنع وصول العدوى اليها ليس بالأمر السهل خاصة وان بيئة الازمة اصبحت صفة ملازمة للقطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول - منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

ركزت مشكلة البحث على استخدام انموذج PATROL كمؤشر للاستدامة المالية في الحد من الازمات التي تواجهها المصارف، وذلك في المصارف التي تتبنى مبادئ تضبيب مؤشرات الاستدامة المالية فنقص الكفاءة المصرفية تسبب في النقص في الموارد المالية والتي تسبب بالذعر المالي للمودعين ومخاطر الإفلاس المحتملة للمصرف ، لذا فقد انصبت مشكلة البحث على الأسئلة الجوهرية الآتية:

- هل يمكن للمصارف المبحوثة وباستخدام انموذج Patrol كنموذج من نماذج الإنذار المبكر والمستخدم من قبل الجهات الرقابية لتقييم أداء العمل المصرفي التحوط من الازمات المصرفية؟
- هل يمكن تحقيق الاستدامة المالية في المصارف المبحوثة ؟
- هل يمكن للمصارف المبحوثة التغلب على التعقيدات التي تجابهها في جمع المعلومات التي تستخدم في تقييم الأداء المصرفي .

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه انموذج PATROL في تحقيق المتانة في العمل المصرفي وقدرتها على الابتعاد عن مواطن الخلل ، من خلال ما تمتلكه المصارف من مؤشرات تعكس قوة وصلابة المركز المالي له وقدرته على تضبيبها بشكل أمثل من خلال تطبيقه للمعايير المحلية والدولية والتي اكد عليها البنك المركزي و المنظمات المالية الدولية .

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء الى ان انموذج PATRO; كمؤشرات الاستدامة المالية وأساليب التحليل المالي في المصارف العراقية كفيل في تحقيق التحوط من الازمات المصرفية كوسيلة متقدمة.

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث ان المصارف المبحوثة تتحوط من الازمات المصرفية باستخدام انموذج PATROL من خلال المؤشرات (مؤشر كفاية راس المال PAT، مؤشر الربحية Q1، مؤشر السيولة L، ادارة مخاطر الائتمان Q2، التنظيم O).

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام انموذج patrol للمصارف المبحوثة و يعد هذا النموذج من نماذج الانذار المبكر، ويتكون من خمس المؤشرات (مؤشر كفاية راس المال PAT، مؤشر الربحية Q1، مؤشر السيولة L، ادارة مخاطر الائتمان Q2، التنظيم O).

والجدول (1) يبين نبذة عن تلك المصارف

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال التأسيسي (دينار عراقي)	راس المال الحالي 2017 (دينار عراقي)
1	مصرف بغداد الاستثماري	1992	100 مليون	250 مليار
2	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار	250 مليار
3	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون	300 مليار
4	مصرف الائتمان العراقي	2004	1.600 مليار	250 مليار
5	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	250 مليار	250 مليار
6	مصرف كوردستان	2005	50 مليار	400 مليار
7	مصرف عبر العراق للاستثمار	2006	100 مليون	264 مليار
8	مصرف ايلاف الإسلامي	2007	8 مليار	250 مليار
9	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	2017	255 مليار	255 مليار
10	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2017	1 مليار	250 مليار

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصارف المبحوثة .

المبحث الثاني -الاطار النظري

اولاً:- انموذج PATROL

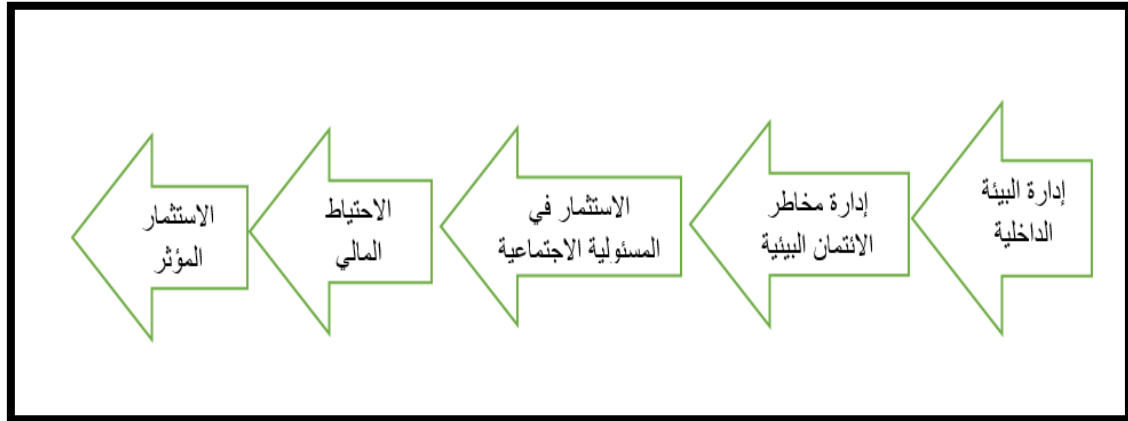
يعد انموذج (PATROL) من النماذج التي تستخدم للرقابة على الأداء المصرفي من قبل الجهات الرقابية والذي يتكون من خمسة مؤشرات مالية هي (مؤشر كفاية راس المال PAT، مؤشر الربحية Q1، مؤشر السيولة L، ادارة مخاطر الائتمان Q2، التنظيم O). فيمكن التعبير عن مؤشر كفاية راس المال بنسبة راس المال مقسوماً على مجموع الموجودات وهو المؤشر الأكثر استخداماً من قبل وكالات التصنيف الائتمانية اما مؤشر مخاطر الائتمان فيعبر عنها من خلال تحديد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى مجموع الائتمان الممنوح (Cannata & Quagliariello,2004:15). اما الربحية فهي مؤشر من مؤشرات تقييم الأداء المالي، والتي توضح انه كلما زادت ربحية المصرف كلما ارتفع مؤشر الكفاءة المصرفية ، و يمكن مقارنة أرباح المصرف مع المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع لفترة سابقة ثم اختيار افضل المؤشرات لقياس الأداء المالي للمصرف (Abdi : 27 Dufera,2010). ويعبر عن نسبة السيولة هي التي تستخدم قياس الملاءة المالية في الاجل القصير، والسيولة تعني قدرة المصرف على تحويل موجوداتها الى نقدية وبالسعة الممكنة وذلك لمواجهة الديون قصيرة الاجل وكلما ارتفعت نسب السيولة لدى المصرف يجنبها من حالات الضيق المالي في الحالات الطارئة (Bhodia & Fatehabad,2015:75). اما التنظيم يعبر عنه من التنظيم داخل المصرف وفق مؤشر يعبر عنه بعدد الموظفين الذين اشتركوا بدورات تدريبية على عدد الموظفين العاملين بالمصرف (النعمي ، 2017 : 326).

ثانياً : مفهوم الاستدامة المالية

تتمثل الاستدامة المالية في مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بشكل مستمر بدون التعرض الى الافلاس وهذا يتطلب من المصرف تغيير سياساته مع الاستمرار في مقدرته على الوفاء بالتزاماته (قباجة، 2012: 5). كما يعبر عنها بقابلية المصرف على تطوير أدائه المصرفي والمالي في الوقت الحاضر والمستقبل ، إضافة الى الاستمرار في تقديم التشكيلة المختلفة للتمويلات الموجهة للزبائن ، والمؤسسات المالية اليوم لا تركز على مبدأ الأرباح كهدف رئيسي بل تحقيق هدف يتمحور حول بناء نظام مالي متكامل يستطيع الاستمرار والديمومة في الأداء (Chikaza,2015: 8). ويجب التمييز بين المقدرة على تسديد الديون والاستدامة (sustainability) فالمصطلح الاول يفيد بان المصرف قادر على الوفاء بديونه خلال فترة زمنية طويلة الامد من خلال السيولة. في حين يمثل مصطلح الاستدامة المالية قدرة المصرف (في ظل سياساته الحالية) على المطاولة والاستمرارية في تقديم خدماته والصمود امام الازمة المالية (قباجة، 2012، 6).

وتتأثر الاستدامة المالية بعدة عوامل اهمها ، (الريفي ، 2014، 42):

- 1- درجة تطور الاسواق المالية .
 - 2- القدرة على التنبؤ بالمخاطر .
 - 3- الثقة بقدرة المصرف على تنفيذ اصلاحات هيكلية وجوهرية وتسديد التزاماته.
- وقد عرف صندوق النقد الدولي (الاستدامة المالية) بأنها الوضع الذي يستطيع المقترض من ان يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى احدث تغيير جوهري في سياساته (الريفي، 2014، 41).
- وهناك عدة جوانب اساسية لتحقيق الاستدامة المالية في المصارف يمكن تمثيلها من خلال الشكل (1).



الشكل (1) الجوانب الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية في المصارف

Source: Weber, O. (2012). Sustainable Banking–History and Current Developments. Available at SSRN 2159947.

ثالثاً: التنظيم في الجهاز المصرفي (regulation)

يقصد بمصطلح التنظيم هو نظام لهيكله وتشغيل ومراقبة المصرف لتحقيق اهداف استراتيجية طويلة الامد والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من الحاجات البيئية والمجتمعية، ويتم وضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن ادارة المصرف بما يحافظ على مصالح الاطراف ذات العلاقة والحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الادارة به (الشمرى، 2014: 283). والتنظيم هو طريقة للتنسيق بين العديد من التصرفات واثارها وهي التي تسمح بضمان توازن الحركة في النظام غير المستقر والضبط يستوجب التنظيم بمعنى وضع قوانين ورقابة تنفيذية فضلاً عن التكيف مع المستجدات الضرورية (وفاء، 2014: 49-50). وهناك من يرى ان مصطلح التنظيم هو التقيد بالسلوكيات والممارسات المهمة السليمة الأمنه فضلاً عن التزامها بالتقيد بالقوانين والتشريعات والمتطلبات الإشرافية وسلطة الاشراف على مدى فاعلية ممارسات الحاكمية في المصرف واجراء التغييرات الضرورية في اطارها المؤسسي. ان اهم اسباب التنظيم هي الاختلالات والتناقضات والانهيئات والازمات المالية والتشوهات الحاصلة في تكوين مجالس الادارة (الشمرى، 2014: 286).

رابعاً - الازمات المصرفية

الازمات المصرفية احد أنواع الأزمات المالية والتي لها تأثير قوي على الاقتصاد بشكل كبير، وان الازمات المصرفية تحدث بالمصارف التي تواجه حالات السحب على الودائع بشكل مفاجئ مما يضطر المصارف بالنهاية في الإخفاق بتلبية تلك الطلبات في سحب الودائع مما يتطلب تدخل الحكومة بهدف تقديم الدعم المالي للمصارف اثناء الازمة للحيلولة دون الوصول الى حالة الإفلاس .

فالازمات المصرفية تكون شائعة اكثر من غيرها من الازمات المالية وذلك لهشاشة طبيعة العمل المصرفي وهذ بسبب عمليات السحب الفوري من قبل المودعين مما يؤثر على النظام المالي بشكل عام والتي قد تسبب تشوهات اكثر من المتوقع في حال حدوث الازمة ، فنقاط الضعف في أداء المصارف تزيد أيضاً من احتمالية تعرض المصرف للازمة المصرفية على الرغم من ان

المصارف تعتمد بشكل كبير على المعلومات والبيانات المالية والقانونية والبيئية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة في الاستثمار في الودائع وتحصيل القروض الا انها تواجه مخاطر عالية متمثلة بالأزمات المصرفية والتي تضعف من أدائها (Stijn Claessens & M. Ayhan Kose, 2013: 18). او هي واحدة من التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي والتي تتطلب تدخل الحكومة لتخفيف التعثر في أدائها وذلك من خلال تسهيل الموجودات وخلق فرص جديدة للعمل المصرفي في المصارف وتخفيض درجة المخاطرة المحتملة والتخلص من الموجودات المتعثرة (Dominik Sobczak, 2014: 38).

والازمة المصرفية تكون بنوعين ازمة سيولة و أزمة ائتمان وأزمة السيولة تتمثل عندما يقوم المصرف بإقراض بنسب عالية من الودائع والاحتفاظ بنسبة قليلة منها لمواجهة طلبات السحب اليومية وفي هذه الحالة لن يتمكن المصرف من تلبية الطلبات للسحب عند حدوث الازمة ، اما ازمة الائتمان هي العكس عندما تكون الودائع لدى المصرف وتتحفظ المصارف في تحويلها على شكل قروض خوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب (المكاوي ، 2012 : 63-64). اذ ان سياسة المصرف في الحالة تكون السياسة المغامرة اما في حالة ازمة الائتمان فتكون سياسة متحفظة .

خامسا-أسباب الازمة المصرفية

توجد عدة أسباب تسهم في ظهور ونشوء الازمة المصرفية و تتمثل بالاتي :

(العقون ، 2013 : 16) (موسى ، 2015 : 95) (محي الدين ، 2013 : 426-427) (ال شبيب ، 2011 : 175)

1-الاضطرابات في القطاع المالي والتي تكون مكونا رئيسا في كيفية تحويل حساب راس المال الذي يعد عنصرا أساسيا في مساعدة المصارف في امتصاص الصدمات المحتملة من الازمات.

2- التعامل مع سياسات الائتمان بطريقة مفرطة في منح الائتمان اذ تؤدي سياسة الإفراط في منح الائتمان بدون توفير الدراسة السليمة للأسس الائتمانية للمقترضين والتي تؤدي الى زيادة مخاطر عدم السداد وبالتالي انخفاض السيولة والتعرض الى مخاطر الإفلاس .

3- ارتفاع حجم المديونية والمتمثل بعدم القدرة على السداد من قبل المقترضين وازدحام الى قيام اتباع القطاع المصرفي بأسلوب جدولة الدين وذلك يعني ان يتم استبدال القرض الواجب بالسداد والذ لم يتم سداه من قبل المقترض بقرض جديد بفائدة اعلى بشكل يزيد أعباء المقترض المعسر وهذا سبب انفجار ازمة الرهن العقاري .

4-طبيعة النظام الرأسمالي وهذه يقصد به ان الازمة المصرفية هي جزء من النظام المالي وذلك لكون النشاط الأساسي لها هو القروض والتي تحدد بسعر مسبق للفائدة مع عدم ارتباطها بالأنشطة الجارية الموجودة فعلا ، ومما يساعد في رفع الطلب على القروض مما يحدث الفقاعة في الأسعار وانفجارها لاحقاً.

5-معدلات التضخم وما يترتب عليها من تأثيرات على أسعار الأسهم السندات وكذلك أسعار الصرف في السوق المالية مما ينشأ من تغيرات في سعر الفائدة .

سادسا: استراتيجية التحوط من الازمات المصرفية

وقوع العديد من المصارف في العالم بالأزمات المصرفية يمكن وضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعد المصارف على التحوط من الازمة والاندماج في النظام المالي العالمي بطريقة امنة وتقادي عنف الازمات ومنها (مصطفى وبوزيان، 2015، 300-302):

1-الاتجاه نحو الإصلاح قبل تحرير حساب راس المال: ويتطلب هذا توافر المقومات الاساسية للسوق المالي والتي تعمل على تنشيطه من خلال توفير الخدمات والادوات المالية المختلفة ودرجة المنافسة في القطاع المالي وتوفير كوادر بشرية مؤهلة وكفاءة ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات والافصاح عنها والشفافية فضلاً عن الادارة التحوطية والرقابة على المؤسسات المالية والتي تتطلب وجود بنية اساسية قوية وضوابط واجراءات واضحة ومحددة.

2- التسلسل المنظم لتحرير حساب راس المال وهذا يتطلب مجموعة مشتركة من العوامل المهمة للتحوط من الازمات المصرفية اهمها وضع قيود وسياسات للتحكم في الطلب على رؤوس الاموال قصيرة الاجل فضلاً عن الاحتفاظ بمستويات اعلى من احتياطي النقد الاجنبي والرقابة المالية الحذرة والتي تعد امر ضروري في ظل تطوير الادوات والابتكارات المالية ونمو سوق المشتقات.

المبحث الثالث- الجانب العملي

تم اختيار 10 مصارف عاملة في القطاع المصرفي العراقي وتحليل البيانات المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة على مواقع المصارف الالكترونية ومن سوق العراق للأوراق المالية وكذلك هيئة العراق للأوراق المالية فقد جرى تقسيم الجانب التحليلي الى الاتي

اولاً:- تحليل البيانات المالية وفق نموذج PATROL:

1- مؤشر كفاية راس المال PAT : ويقاس من خلال النسب الاتية :
$$\frac{\text{راس المال}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

2- مؤشر الربحية Q1 : ويقاس من خلال المعادلة الاتية :
$$\frac{\text{اجمالي الارباح المتحققة}}{\text{راس المال المدفوع}} * 100\%$$

3- مؤشر السيولة L: ويقاس من خلال المعادلة الاتية :
$$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

4- ادارة مخاطر الائتمان Q2: ويقاس من خلال المعادلة الاتية :

$$\frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{مجموع الائتمان}}$$

5- التنظيم O : ويقاس من خلال المعادلة الاتية : المؤشر =
$$\frac{\text{عدد الدورات التدريبية}}{\text{مجموع الموظفين}}$$

الجدول (2) تحليل مؤشرات الاستدامة المالية

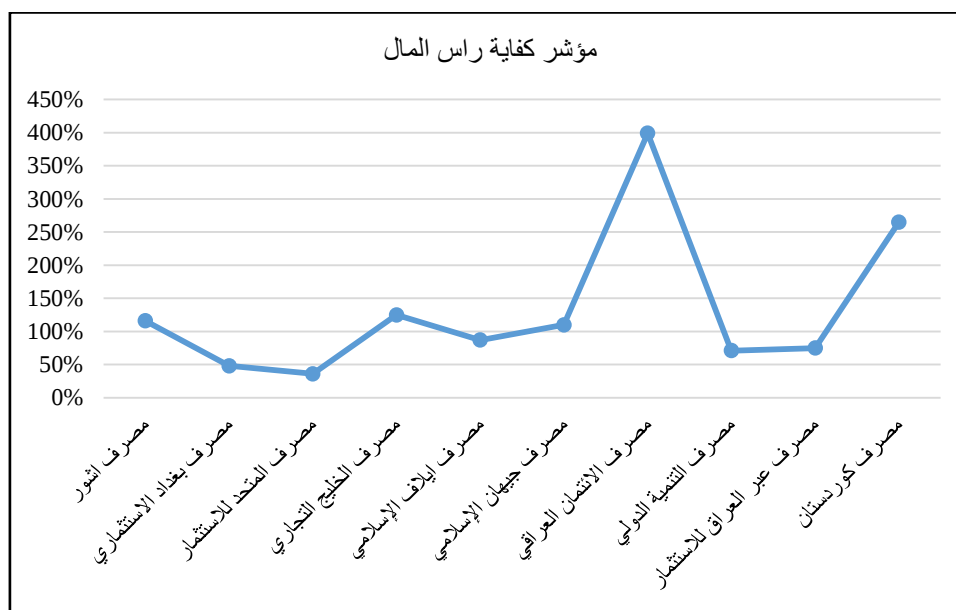
ت	اسم المصرف	مؤشر كفاية راس المال PAT	مؤشر الربحية Q1	مؤشر السيولة L	ادارة مخاطر الائتمان Q2	التنظيم O
1	مصرف اشور	116%	8.5%	88.3%	6%	28%
2	مصرف بغداد الاستثماري	48%	14%	216%	4%	8%
3	مصرف المتحد للاستثمار	36%	10%	55%	18%	12%
4	مصرف الخليج التجاري	125%	7%	75%	5%	11%
5	مصرف ايلاف الإسلامي	87%	8%	152%	4%	5%
6	مصرف جيهان الإسلامي	110%	7%	97%	8%	9%
7	مصرف الائتمان العراقي	399%	2%	101%	4%	12%
8	مصرف التنمية الدولي	71%	5%	69%	7%	15%
9	مصرف عبر العراق للاستثمار	75%	5%	250%	2%	29%
10	مصرف كوردستان	265%	10%	174%	13%	6%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة.

من خلال الجدول (2) يتضح من التحليل الآتي :

1- مؤشر كفاية رأس المال :

ويبين أن مصرف الائتمان العراقي أكثر المصارف عينة البحث ، إذ بلغت نسبة مؤشر كفاية رأس المال (399%) وهذا يدل على أن كل دينار مستثمر من الموجودات المصرفية قد تم تمويله بمبلغ 399 دينار ، أما الأجزاء الأخرى فقد جرى تمويلها من مصادر أخرى من مصادر التمويل مثل الودائع أو الاقتراضات الخارجية ، وهذا يعني أن رأس المال يمثل 399% من أموال المصرف مما يوفر درجة أمان عالية لأموال المودعين وأيضاً في حالات عدم السداد التي يواجهها المصرف مستقبلاً من المقترضين ، فيما جاء مصرف كردستان بالمرتبة الثانية إذ بلغت نسبة مؤشر كفاية رأس المال 265% ويليه مصرف الخليج التجاري بنسبة 125%. والشكل (2) يبين المصارف المبحوثة حسب مؤشر كفاية رأس المال



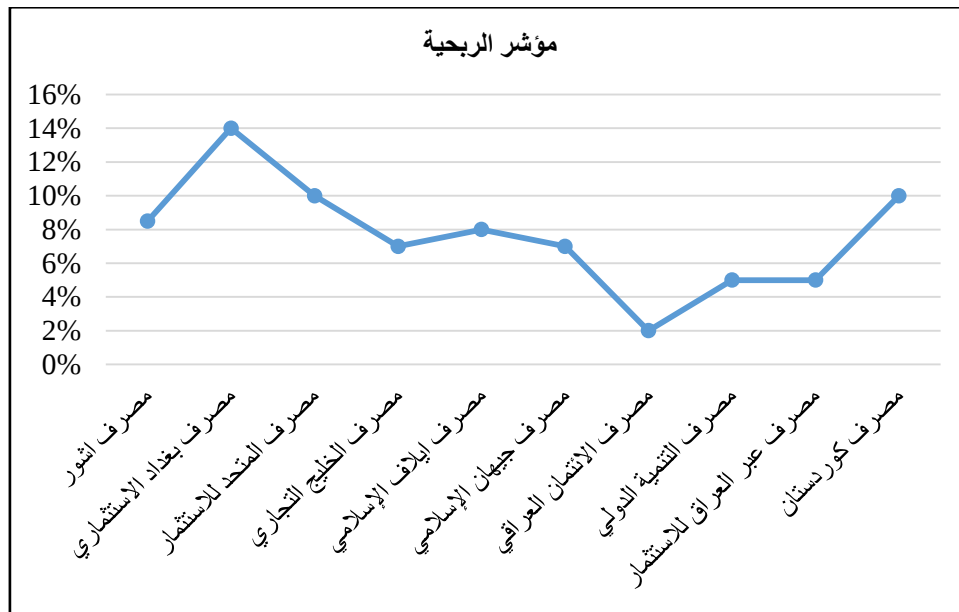
الشكل (2) تصنيفات المصارف المبحوثة حسب مؤشر كفاية رأس المال

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

2- مؤشر الربحية :

كما يبين التحليل أن أكثر المصارف في تحقيق الربحية هو مصرف كردستان في المصارف عينة البحث ، إذ بلغت نسبة مؤشر الربحية (14%) وهذا يدل على أن كل 100 دينار مستثمر من قبل ملاك المصرف والمساهمين إذ حقق ربح مقداره 14 دينار وهذا يدل على الكفاءة في استخدام أموال المصرف مما ميز المصرف عن بقية المصارف عينة البحث في تحقيق الأرباح والذي بالنهاية سيرفع من قيمة الأسهم للمصرف والذي سيدفع المستثمرين إلى شراء أسهم في المصرف المذكور ، وقد احتل بالمرتبة الثانية من حيث تحقيق الربحية مصرفي كردستان ومصرف المتحد للاستثمار إذ بلغت نسبة مؤشر الربحية لتلك المصارف (10%) فيما احتل المرتبة الثالثة مصرف اشور الدولي بنسبة (8.5%) .

والشكل (3) يبين المصارف المبحوثة حسب مؤشر الربحية

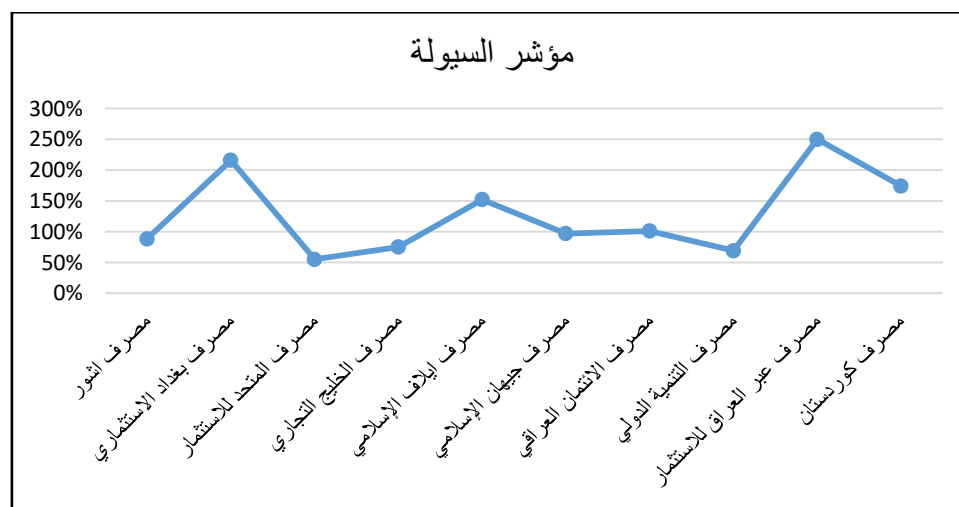


الشكل (3) مؤشر الربحية
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

3-مؤشر السيولة:

كما يبين التحلي ان اكثر المصارف في توفير السيولة المصرفية هو مصرف عبر العراق للاستثمار في المصارف عينة البحث ، اذ بلغت نسبة مؤشر السيولة (250%) وهذا يدل على ان المصرف يتمتع بسيولة عالية تمكنه من مواجهة الالتزامات اتجاه الغير او حالات عدم السداد او الازمات او الظروف الطارئة مما يعطي المصرف درجة عالية من الأمان مقارنة بالمصارف الأخرى عينة البحث ، وقد احتل المرتبة الثانية من حيث توفر السيولة مصرف بغداد الاستثماري اذ بلغت نسبة مؤشر السيولة (216%) ، فيما احتل بالمرتبة الثالثة مصرف كوردستان اذ بلغت نسبة السيولة المصرفية (174%).

والشكل (4) يبين المصارف المبحوثة حسب مؤشر السيولة

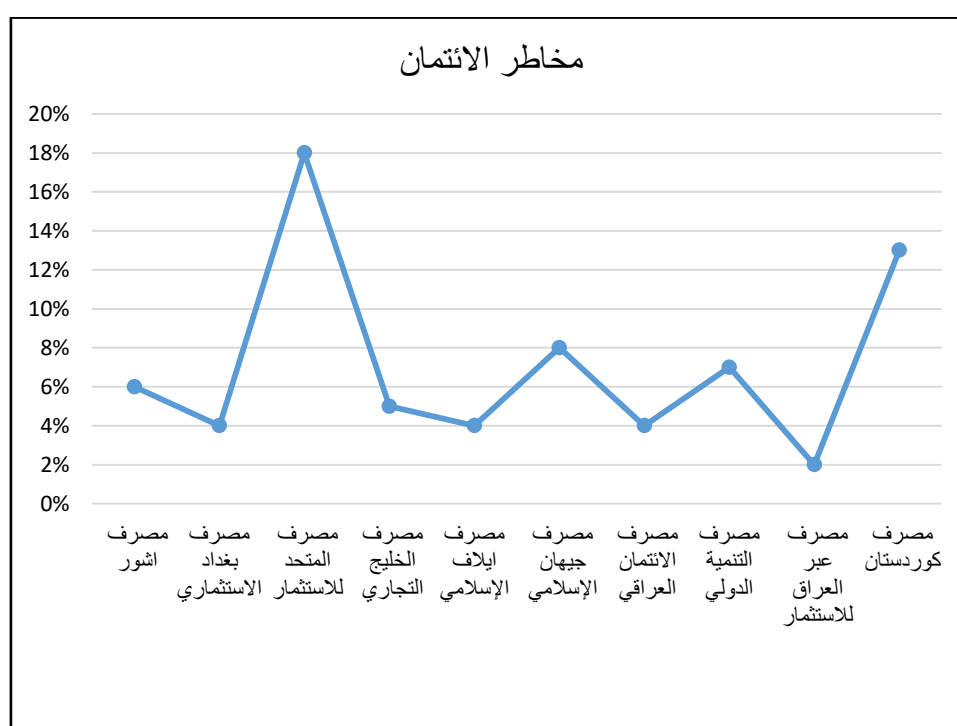


الشكل (4) تصنيفات المصارف المبحوثة حسب مؤشر السيولة
المصدر : اعداد الباحث

4-مؤشر ادارة مخاطر الائتمان :

تم التعبير عن ادارة مخاطر الائتمان من خلال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى مجموع الائتمان النقدي، اذ ان ارتفاع هذا النسبة يشير الى درجة انخفاض المخاطرة ويبين الجدول (2) ان اكثر المصارف انخفاضاً للمخاطرة الائتمانية هو مصرف المتحد للاستثمار، اذ بلغت نسبة مؤشر ادارة مخاطر الائتمان (18%) وهذا يدل ان 18% من القروض الممنوحة من المحتمل ان تحول الى ديون معدومة أي عدم قدرة المصرف على تحصيل تلك القروض بالتالي فان تخصيص المصرف نسبة 18% من اصل القروض في حالة عدم السداد وهذا يعني ان المصرف يبقى في مأمن من مخاطر الإفلاس كونه اخذ بعين الاعتبار عدم قدرة المقترضين بتسديد المبالغ المقرضة ، وقد احتل بالمرتبة الثانية مصرف كوردستان اذ بلغت نسبة مؤشر ادارة مخاطر الائتمان النسبة (10 %) ، فيما احتل بالمرتبة الثالثة مصرف جيهان الإسلامي لمؤشر ادارة مخاطر الائتمان اذ بلغت النسبة (8%).

والشكل (5) يبين المصارف المبحوثة حسب مؤشر ادارة مخاطر الائتمان

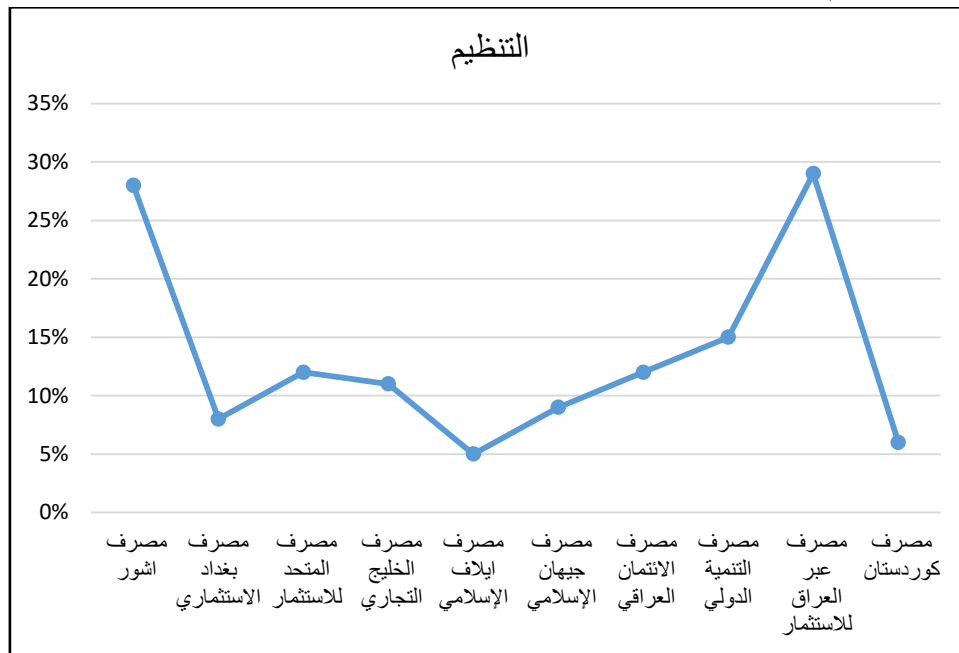


الشكل (5) تصنيفات المصارف المبحوثة حسب مؤشر التنظيم
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

5-مؤشر التنظيم :

يعد التنظيم من اهم الأنشطة التي تغير مسارات العمل في المصرف او تعديل السلوك للعاملين وذلك من خلال المعارف والمهارات والمعرف التي يكتسبها العالمين وبالتالي ان التدريب يعمل على رفع مستويات الأداء للعاملين في المصرف ، ومن خلال الجدول (2) بلغت نسبة التنظيم أي مدى اشراك العاملين في دورات تدريبية مقارنة بعدد العاملين الكلي في المصرف ، فقد كان اكثر المصارف يتبنى البرامج التدريبية وإدخال العاملين في برامج تدريبية سواء داخلية او خارجية مقارنة بالمصارف الأخرى المبحوثة مصرف عبر العراق فقد بلغت النسبة (29%) وهذا يعني ان المصرف تبني برامج ودورات تدريبية نسبة 29% من المجموع الكلي للعاملين في المصرف المذكور وهذا ينعكس في زيادة الخبرات وتطوير المهارات لديهم ، وقد احتل بالمرتبة الثانية مصرف اشور الدولي اذ بلغت النسبة (28%) ، فيما احتل بالمرتبة الثالثة مصرف التنمية الدولي اذ بلغت النسبة (15%).

والشكل (6) يبين مؤشر التنظيم



الشكل (6) تصنيفات المصارف المبحوثة حسب مؤشر التنظيم
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ثانياً: الية تطبيق النموذج :

يعد هذا النموذج من نماذج الانذار المبكر، ويتكون من خمس مكونات وهي (كفاية رأس المال، الربحية، إدارة مخاطر الائتمان، التنظيم، السيولة) وقد شملت عينة البحث المصارف الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي لسنة 2017 ويتم ترتيب المصارف تنازلياً ابتداءً من المصارف ذات الاداء الجيد وانتهاءً بالمصارف ذات الاداء الاقل بناءً على مخرجات النموذج وكما يلي:

1-اختبار الوزن الترجيحي : وقد شملت هذه المرحلة باختبار المؤشرات بالوزن الترجيحي للنموذج اذ تم اختبار مؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة بنسبة 25% وإدارة مخاطر الائتمان بنسبة 15% ومؤشر التنظيم بنسبة 10%، وحسب المعادلة الآتية

$$PATROL = (PAT + Q1 + L) * 25\% + (Q2) * 15\% + (O) * 10\%$$

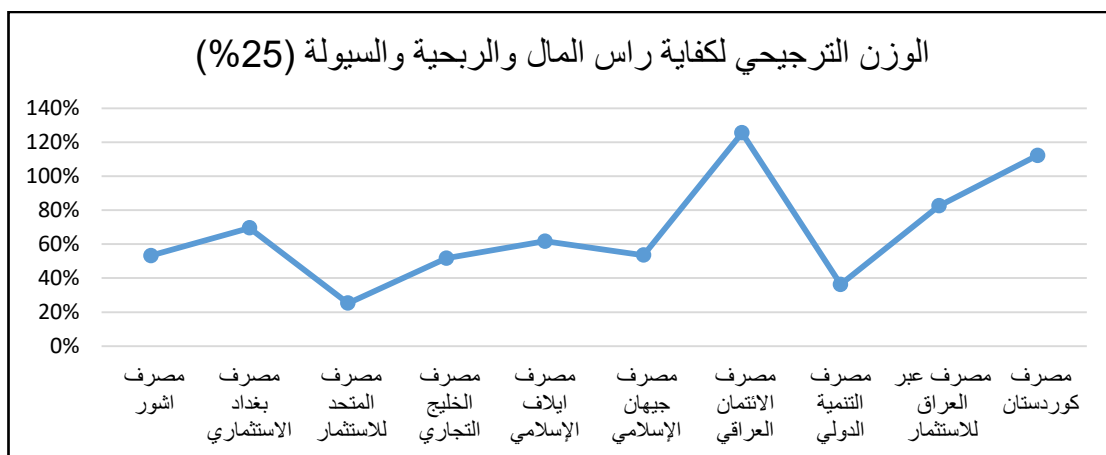
والجدول (3) يوضح الاوزان الترجيحية للمصارف المبحوثة

الجدول (3) الاوزان الترجيحية للمصارف المبحوثة			
اسم المصرف	الوزن الترجيحي لكفاية رأس المال والربحية والسيولة (25%)	الوزن الترجيحي لإدارة مخاطر الائتمان (15%)	الوزن الترجيحي للتنظيم (10%)
مصرف اشور	53.20%	1%	0.028
مصرف بغداد الاستثماري	69.50%	1%	0.008
مصرف المتحد للاستثمار	25.25%	3%	0.012
مصرف الخليج التجاري	51.75%	1%	0.011
مصرف ايلاف الإسلامي	61.75%	1%	0.005
مصرف جيهان الإسلامي	53.50%	1%	0.009
مصرف الائتمان العراقي	125.50%	1%	0.012
مصرف التنمية الدولي	36.25%	1%	0.015
مصرف عبر العراق للاستثمار	82.50%	0%	0.029
مصرف كوردستان	112.25%	2%	0.006

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة

من خلال الجدول (3) الذي يبين الاوزان الترجيحية لمؤشرات الاستدامة المالية والتي استخرجت على أساس (25%) من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الربحية والسيولة، ونسبة (15%) من مؤشر إدارة مخاطر الائتمان، و(10%) من مؤشر التنظيم، فقد

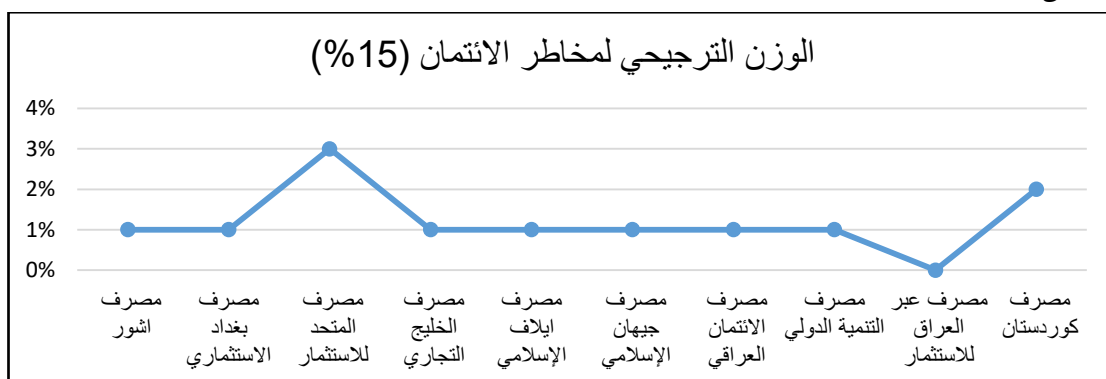
كان مصرف الائتمان العراقي هو الأعلى من بين المصارف المبسوثة فقد بلغت النسبة 125.50% ليحتل المرتبة الأولى ، ثم احتل المرتبة الثانية في الوزن الترجيحي لمؤشر كفاية رأس المال مصرف كوردستان بنسبة 112.25% ، ليصل في المرتبة الثالثة مصرف عبر العراق للاستثمار بنسبة 82.25%. والشكل (7) يبين الاوزان الترجيحية لمؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة .



الشكل (7) الوزن الترجيحي لكفاية رأس المال والربحية والسيولة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

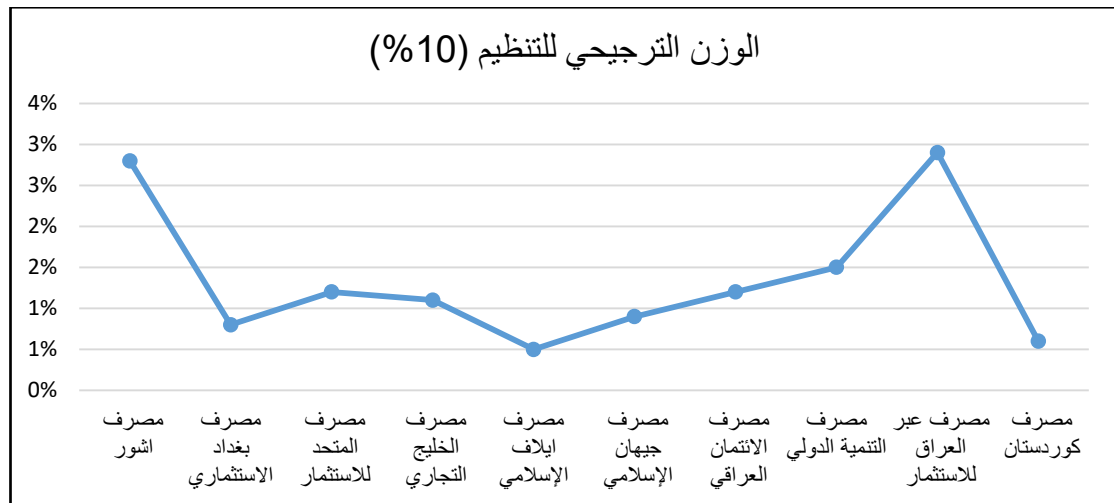
اما من حيث احتساب الوزن الترجيحي لادارة مخاطر الائتمان فقد احتل المرتبة الأعلى مصرف المتحد للاستثمار بنسبة 3% ، يليه مصرف كوردستان بنسبة 2% ومن ثم المصارف الأخرى بنسبة 1% والشكل (8) يبين الوزن الترجيحي لادارة مخاطر الائتمان .



الشكل (8) الوزن الترجيحي لادارة مخاطر الائتمان

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

اما من حيث احتساب الوزن الترجيحي لمؤشر التنظيم فقد كانت النتائج في الجدول (2) اذ أظهرت النتائج ان اعلى نسبة لمؤشر التنظيم كانت في مصرف عبر العراق للاستثمار بفقد بلغت النسبة 0.029 ، يليه مصرف اشور الدولي بنسبة 0.028 ، ليكون في المرتبة الثالثة مصرف التنمية الدولي بنسبة 0.015. والشكل (9) يبين الوزن الترجيحي لمؤشر التنظيم .



الشكل (9) الوزن الترجيحي لمؤشر التنظيم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

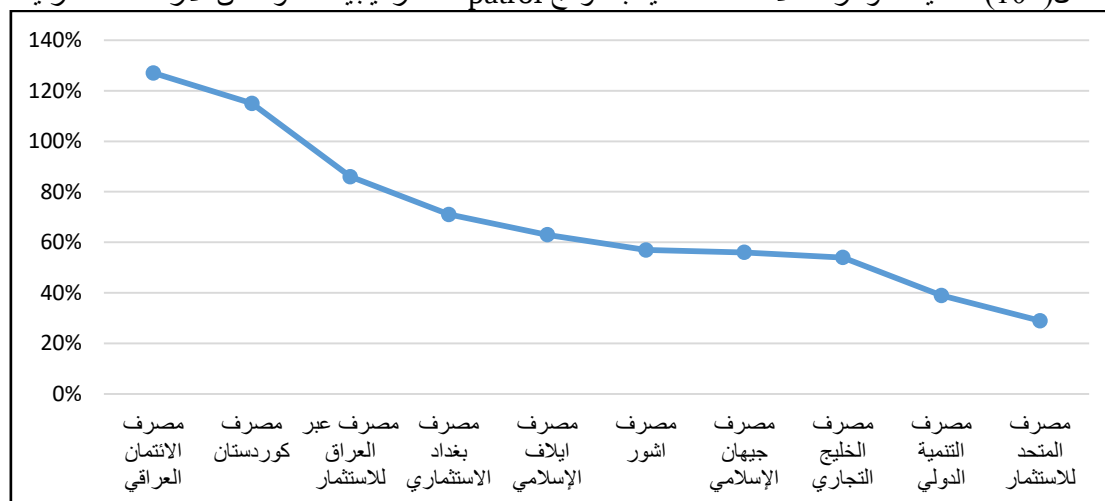
2 : تطبيق نموذج patrol

لغرض اختبار مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف المبحوثة وفقاً لـ نموذج (patrol) فقد تم اختبار المؤشرات وفقاً للوزن الترجيحي أي بنسبة 25% لمؤشرات كفاية رأس المال والربحية والسيولة و 15% لمؤشر إدارة مخاطر الائتمان ونسبة 10% لمؤشر التنظيم ومن ثم جمع الأوزان الترجيحية وتصنيفها حسب الأعلى فالمصرف الذي تكون له النسبة الأعلى يكون المصرف الأول حسب تقييم الأداء في انموذج patrol وكما موضح في الجدول (4) أدناه .

الجدول (4) تصنيف مؤشرات الاستدامة المالية بأنموذج patrol كاستراتيجية للتحوط من الازمات المصرفية			
ت	اسم المصرف	تقييم الأداء حسب انموذج patrol	التسلسل حسب انموذج patrol
1	مصرف الائتمان العراقي	127%	الأول
2	مصرف كوردستان	115%	الثاني
3	مصرف عبر العراق للاستثمار	86%	الثالث
4	مصرف بغداد الاستثماري	71%	الرابع
5	مصرف ايلاف الاسلامي	63%	الخامس
6	مصرف اشور	57%	السادس
7	مصرف جيهان الاسلامي	56%	السابع
8	مصرف الخليج التجاري	54%	الثامن
9	مصرف التنمية الدولي	39%	التاسع
10	مصرف المتحد للاستثمار	29%	العاشر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج .

ويوضح الشكل (10) تصنيف مؤشرات الاستدامة المالية بأنموذج patrol كاستراتيجية للتحوط من الازمات المصرفية



الشكل (10) تصنيف مؤشرات الاستدامة المالية بأنموذج patrol كاستراتيجية للتحوط من الازمات المصرفية

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يتضح من الجدول (4) ان مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام انموذج patrol كاسلوب للتحوط من الازمات المصرفية

ومن خلال نتائج التحليل يتضح ان المصارف الثلاثة الأولى هي التي لديها استراتيجية في التحوط من الازمات المصرفية وهي مصرف الائتمان العراقي بنسبة 127% ومصرف كوردستان بنسبة 115% ومصرف عبر العراق للاستثمار بنسبة 86% وهذا يدل على ان المصارف المذكورة لديها نسب عالية من كفاية راس المال مقارنة بالمصارف الأخرى المبحوثة مما يوفر لها درجة أمان عالية في مجابهة المخاطر المحتملة مستقبلاً ، وتحقق أرباح جيدة مقارنة بالمخاطر المحيطة بالبيئة فضلاً عن ان الربحية المتحققة للمصارف المذكورة انعكست على القيمة السوقية للسهم الواحد بشكل إيجابي الذي بدوره يرفع من أداء المصرف لكون أداء المصرف مرتبط بالقيمة السوقية للسهم التي تدفع وتشجع المستثمرين الى اتخاذ قرارات الاستثمار في المصرف ، كما ان المصارف المذكورة لديها سيولة جيدة تمكنها من سداد الالتزامات المحتملة ومجابهة الحالات الطارئة المحتملة وهذا ماكدت عليه المعايير الدولية منها لجنة بازل ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، لانه يجب تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لان توفر السيولة بشكل عالي يعني عدم توظيف الأموال وتقليل الربحية ، وتتمتع المصارف بتخصيص لادارة مخاطر الائتمان وذلك لتغطية الديون المعدومة والتي يؤكد عدم تحصيلها ، فضلاً على ان المصارف تتمتع بمؤشر تنظيم اعلى من المصارف الأخرى المبحوثة فهي تتميز بتوفر الخبرات والكوادر الإدارية والتقنية المدربة من خلال مؤشر التنظيم والذي يعبر عنه من عدد الدورات التدريبية مقارنة بالمجموع الكلي للعاملين .

مما سبق يمكن ان نضع نقطة التمايز بين المصارف التي لها قدرة على الاستدامة والنمو والمصارف التي ليست لها القدرة على ذلك كون الاولى تتمتع بالقدرة على التحوط من الازمات المصرفية من خلال ماتمثلة من مؤشرات رصينة تعكس القوة المالية للمصرف وقدرته على الصمود امام الازمات المصرفية ، وهذا ليس بالامر السهل في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق كون بيئة الازمة اصبحت صفة ملازمة للقطاع المصرفي العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات : خرج البحث بجملة من الاستنتاجات هي

- 1-ان قيام المصارف بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج patrol سيمكنها من الصمود امام الازمات المصرفية والتحوط منها مستقبلاً.
- 2-أظهرت النتائج وفقاً لنموذج patrol ترتيب المصارف من حيث الأداء وباستخدام الأوزان الترتيبية وجمعها والترتيب تنازلياً إذ يتم البدء بالمصارف ذات الأداء الأفضل والتي تكون نسبها الأعلى وصولاً إلى الأداء الأقل وكانت المصارف الأفضل حسب النموذج هي مصرف الائتمان العراقي ومصرف كوردستان ومصرف عبر العراق للاستثمار .
- 3-ان المصارف المبحوثة تتميز بربحية مقبولة ومعقولة ، لكن تواجه ارتفاع السيولة وهذا يعني عدم توظيف النقدية بالشكل الأمثل والاحتفاظ بسيولة عالية وهذا يرجع لأسباب أمنية وسياسية تدفع إدارة المصرف إلى الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة والاحتفاظ بنسب مقبولة ومعقولة من الربحية
- 4-تتمتع المصارف بدرجة امان عالية وهذا ما اثبته مؤشر كفاية راس المال الذي كان اعلى من النسب المقررة من البنك المركزي 12% ولكل المصارف المبحوثة
- 5-أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر ادارة مخاطر الائتمان لبعض المصارف إذ ان ارتفاع هذا النسبة يشير الى درجة انخفاض المخاطرة مما يعني ان المصارف تدرس وبشكل جيد الديون المعدومة وهي مصرف المتحد و مصرف و مصرف جيهان الإسلامي.
- 6- كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر التنظيم في عدد من المصارف وهي مصرف عبر العراق ومصرف اشور الدولي ومصرف التنمية الدولي وهذا يعني ان المصارف المذكورة تشرك عاملها بدورات تدريبية اكثر .

ثانياً – التوصيات : يوصي البحث بعدة توصيات نوردها بالاتي

- 1-ضرورة اهتمام المصارف بمؤشرات الاستدامة المالية وتحليلها والاخذ بنتائجها من اجل التحوط من أي أزمات مصرفية او مالية مستقبلاً والوقوف على نقاط القوة والضعف لتعزيز نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف والاستفادة من الفرص البيئية ومجابهة تهديداتها المحتملة .
- 2-ضرورة الاستفادة من مؤشر كفاية راس المال والتي كانت اعلى من النسب المقررة من معيار بازل والبنك المركزي العراقي مما يمكنها من التنافس بشكل اكبر .
- 3-ضرورة الاهتمام بشكل اكبر بإدارة المخاطر بهدف التوازن بين العائد والمخاطرة وتوظيف السيولة بشكل اكبر وعدم تراكمها وتعطيلها مع الاخذ بالحسبان الظروف البيئية والاقتصادية.
- 4-ينبغي ان تقوم إدارة الائتمان بدراسة القروض بشكل وافي ودقيق عند منح القروض وذلك لمواجهة حالات عدم السداد او الديون المعدومة .
- 5-من الضروري ان تهتم إدارة المصارف بشكل اكبر بالدورات التدريبية من اجل تطوير مهارات العاملين واكتسابهم خبرات اكثر تمكنهم من أداء أعمالهم مقارنة بالمصارف العالمية .

المصادر:

- 1- الريفي ،حسام خالد حسين،2014،العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية(1996-2013)،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- 2-ال شبيب، دريد كامل، 2011 ،المالية الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،ط1.
- 3-العقون ،نادية، 2013 ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج –دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .
- 4-الشمري ،صادق راشد،2014، إدارة العالميات المصرفية – مداخل وتطبيقات ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن.
- 5-النعمي ، سعدالله محمد عبيد ، 2017،تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL- دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ،3، الإصدار 39.
- 6-قباجة،احمد،2012،الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والافاق المستقبلية ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- 7-محي الدين ،ررازي ،2013 ، مسيبات الازمات المالية العالمية وانعكاساتها ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد29 العدد2، 2013.

- 8- مصيطفي، بوزيان، عبد اللطيف، محمد، 2015، اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- 9- وفاء، عجود، 2014، اللجنة المصرفية وضبط النشاط المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
- 10-Abdi Dufera, Financial Performance Evaluation -Case Study of Awash International Bank, (Ethiopia: Mekelle University, College of Business and Economics, 2010),p:27.
- 11-Chikaza, Zakaria, 2015, Analysis of financial sustainability and outreach of microfinance institution (MFLS) in Zimbabwe: case study of Harare, Research assignment presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of philosophy in development finance at Stellenbosch University.
- 12-Connata, Francesco & Quagliariello, Mario, 2004, Market and supervisory information: sum evidence from Italian banks, discussion papers in economics.
- 13-Dominik Sobczak, 2014, Financial crisis causes policy responses future challenges Outcomes of, EU-funded research, EUROPEAN COMMISSION.
- Explanations, Types, and Implications, IMF Working Paper, International Monetary Fund.
- 14-G.C.W Bhodia Khera, Fatehabad, Haryana, An Empirical Study of Financial Performance of Mahindra and Mahindra Co. - A Comparative Analysis, (India: International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 4, No. 3, 2015),p:75.
- 16-Olawuwo Oni, 2016, Banking on Financial Sector Sustainability
- Regulations, Master of Environment Studies in Sustainability Management, University of Waterloo, Waterloo, Ontario, Canada.
- 16-Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, 2013, Financial Crises:
- Weber, O. '2012' Sustainable Banking–History and Current Developments. Available at SSRN 2159947.